

# سياسة منظمة RET الدولية لمكافحة الفساد

## سياسة منظمة RET

كما هو مذكور في نطاق اختصاصات منظمة RET وفي مدونة قواعد السلوك الخاصة بها، فإن RET هي منظمة إنسانية موضوعية ومحيدة ومستقلة وتصوغ سياساتها الخاصة (مدونة قواعد السلوك الخاصة بمنظمة RET، المادة 4).

مدونة قواعد السلوك الخاصة ب RET تنص (المادة 9) أن جميع أنشطتها، المالية أو التشغيلية، "تعكس موقف انفتاح وشفافية". لا تقبل منظمة RET أي شكل من أشكال الفساد.

هذه السياسة، التي تعبر عن موقف RET بشأن الفساد، تسمح لها بالحفاظ على معايير أخلاقية عالية، وحماية سمعتها، وتنفيذ تفويضها الإنساني.

تمثل هذه السياسة معايير RET وهي متوافقة مع القوانين و التنظيمات المعمول بها. في بعض البلدان، قد تكون القوانين والتنظيمات المحلية أكثر صرامة من المبادئ المنصوص عليها في هذه السياسة. في هذه الحالة، تطبق القواعد الأكثر صرامة.

تحدد هذه السياسة القواعد والمبادئ العامة التي تلتزم بها RET في تسيير أنشطتها. سيتم إرسالها إلى جميع موظفي RET، وكذلك إلى الشركاء والجهات المانحة ذات الصلة والأفراد والكيانات الأخرى حسب الحاجة. أولئك الذين يعملون في المناطق التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر بشكل خاص سوف يتلقون تدريب إضافي ودعم في معالجة حالة الفساد المحتملة والرد عليها.

تنطبق هذه السياسة على جميع الأفراد العاملين على جميع المستويات، بما في ذلك الشركاء والمستشارين والموظفين (سواء كانوا دائمين أو محددين المدة أو مؤقتين) و المتعاقدين و المتدربين و الموظفين المعارين و المتطوعين أو أي شخص آخر مرتبط برتب، أينما كانوا.

## المصطلحات

تتماشى التعاريف التي اعتمدها RET لغرض هذه الوثيقة مع تلك المطبقة بشكل شائع من قبل المؤسسات المالية الدولية والاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المادة 2).

يُستخدم مصطلح الفساد كإشارة مختصرة لمجموعة كبيرة من الأنشطة غير المشروعة أو غير القانونية. على الرغم من عدم وجود تعريف عالمي أو شامل لما يشكل سلوكاً فاسداً، إلا أن التعريفات الأبرز تشترك في التأكيد المشترك على إساءة استخدام السلطة العامة أو المنصب لمنفعة شخصية.

يشمل "الفساد" سلوك المسؤولين في القطاع العام، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، و الذي به يجعلون أنفسهم أو المقربين منهم أثرياء بشكل غير صحيح وغير قانوني، من خلال إساءة استخدام السلطة العامة الموكلة إليهم. (WB. 1997)

يُقصد بمصطلح "الممارسات الفاسدة" عرض أو إعطاء أو تلقي أو طلب أي شيء ذي قيمة بشكل مباشر أو غير مباشر للتأثير بشكل غير صحيح على تصرفات طرف آخر؛

يُقصد بمصطلح "الممارسة الاحتياالية" أي إجراء يهدف إلى خداع طرف آخر من أجل كسب منفعة مالية أو منفعة أخرى أو تجنب التزام ما بطريقة غير سوية؛

تعني "ممارسة التواطؤ" ترتيباً بين كيانين أو أكثر دون علم طرف ثالث، يتم إجراؤه للتأثير بشكل غير صحيح على تصرفات الطرف الثالث؛

تعني "الممارسة القسرية" الإضعاف أو الإضرار أو التهديد بالإضعاف أو الإضرار، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأي طرف أو ممتلكاته، أو أشخاص على صلة وثيقة بطرف ما، للتأثير بشكل غير صحيح على تصرفات ذلك الطرف.

## موقف منظمة RET

لا تميز RET بين الموظفين العموميين والأشخاص العاديين فيما يتعلق بالفساد: لا يتم التسامح مع الفساد، بغض النظر عن حالة المتلقي.

إنها سياسة RET لإجراء جميع الأنشطة بطريقة صادقة وأخلاقية. تتخذ RET نهجاً لا تتسامح فيه على الإطلاق مع الرشوة والفساد وتلتزم بالتصرف بمهنية وعدل ونزاهة في جميع الأنشطة والعلاقات أينما تعمل.

يعني الفساد إعطاء أو عرض أو تلقي منفعة غير لائقة بقصد التأثير على سلوك شخص ما للحصول على ميزة تجارية أو الاحتفاظ بها.

يمكن أن يتخذ الفساد والرشوة عدة أشكال - عرض أو إعطاء المال أو أي شيء آخر ذي قيمة. في الواقع، حتى الممارسات التجارية أو الأنشطة الاجتماعية الشائعة، مثل تقديم الهدايا والضيافة، يمكن أن تمثل رشواً في بعض الظروف.

يجب ألا يقوم موظفو RET بالرشوة والفساد ويجب ألا يستخدموا وسطاء، مثل

الوكلاء أو المستشارين أو الناصحين أو الموزعين أو أي شركاء أعمال آخرين لارتكاب أعمال رشوة أو فساد.

تحظر RET دفعات التسهيل. وينطبق هذا بغض النظر عما إذا كان القانون المحلي يسمح بدفعات التسهيل أم لا.

يجب الإبلاغ عن أي خرق لهذه السياسة على الفور إما إلى المشرف و/أو رئيس البعثة و/أو رئيس العمليات (العالمية) و/أو المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي لمنظمة RET.